تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان

ضمن تقارير ذوي المصلحة

في سياق آلية الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية العراق

(*) تم الانتهاء من إعداد هذا التقرير في 10 يوليو/تموز 2024

مدخل

تعبر المنظمة العربية لحقوق الإنسان[1] عن تقديرها لآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ويسعدها أن تتقدم بهذا التقرير ضمن تقارير ذوي المصلحة في إطار استعراض وضع حقوق الإنسان في جمهورية العراق في الدورة 48 (يناير/كانون ثان 2025)، وذلك عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 (15/C).

ومن خلال هذا التقرير، تركز المنظمة الضوء على بعض الجوانب الأساسية البارزة التي تستدعي مزيداً من الجهود المكثفة لإنفاذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان للتغلب على التراجعات التي عاشتها البلاد خلال الأربعين عاماً الماضية، وبما يضمن الارتقاء بوضعية حقوق الإنسان في العراق.

وتنظر المنظمة بأهمية لتقدم حقوق الإنسان في جمهورية العراق في ضوء الثقل الذي تتمتع به في محيطها العربي والإسلامي، ومساهماتها الريادية في التربية والعلوم والفنون.

أولاً: الحقوق الأساسية

تعبر المنظمة عن تقديرها لجهود الحكومة الحالية في سعيها لتلبية الطموحات الشعبية الجوهرية، وهي الطموحات التي عبرت عنها ثورة أكتوبر/تشرين أول 2019، ووتدعو المنظمة الحكومة لحث الخطى نحو تخطي الأزمات الكبرى التي عانتها البلاد منذ الغزو الأمريكي البريطاني

[1] [1] [1] المنظمة العربية لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية دولية تعمل من أجل تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، وهي أقدم منظمة دولية عاملة في مجال حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
وللمنظمة فروع ومنظمات عضوة في 16 بلداً عربياً وبين مراكز التجمعات الرئيسية للجاليات العربية في عدد 14 دولة أوروبية، فضلاً عن عضوية فردية تشمل 73 دولة. وهي أقدم منظمة حقوقية عربية حصلت على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (منذ 1989)، وللمنظمة أيضاً صفة العلاقات التنفيذية مع منظمة اليونسكو (منذ 2003)، وصفة المراقب لدى الأجهزة المختصة بحقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي (منذ 1989) وجامعة الدول العربية (منذ 1999)، والمنظمة عضو مؤسس في نقابة محاميي المحكمة الجنائية الدولية (منذ 2002)، وأقدم شريك في المنطقة العربية والشرق الأوسط للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (منذ 1993) وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة بشئون حقوق الإنسان.

2003 وإرث الصراعات الإثنية المتنوعة التي عانتها، والعمل بصفة خاصة نحو توفير الخدمات الأساسية لضمان العيش بكرامة، بالتوازي مع ضبط سلوكيات الجهات الأمنية والعسكرية وشبه العسكرية، وتعزيز السلم الأهلي وترسيخ حقوق المواطنة بالاستناد على حقوق الإنسان.

تحث المنظمة الحكومة على ضمان إدماج مكون حقوق الإنسان في سياساتها على النحو الذي يضمن نجاح جهودها المبذولة، وبث الطمأنينة في المجتمع للإيمان بجدية الجهود وكذا لتعزيز فرص نجاح هذه الجهود، وفي ضوء خبرة التجارب العالمية السابقة، تؤكد المنظمة أن النجاح لن يتأتى بتجاهل إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذي مارسته العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية في الفترات السابقة.

وتشير المنظمة بصفة خاصة إلى عدد من الظاهرات التي تنال من الحقوق الأساسية، والتي يتعين على السلطات مخاطبتها بجدية، وهي:

- **التوسع في استخدام عقوبة الإعدام**

شكل استخدام عقوبة الإعدام في الصراعات السياسية والإثنية خلال السنوات العشرين الماضية أحد محركات دائرة مفرغة ولا نهائية من العنف التي عاشها المجتمع وعانت منها قطاعات مجتمعية متعددة، وجرى التوسع في استخدام العقوبة بما يلبي النزعات الثأرية والانتقامية لمجموعات نافذة وهي النزعات التي لا تليق بأخلاقيات المجتمع، وفي بعض الأحوال كان التوسع في استخدام العقوبة مطلب غير نابع من داخل البلاد لتحصين مصالح أجنبية، وأثبتت التجربة أن عقوبة الإعدام لم تكن بالمرة الرد المناسب على الإرهاب.

وسيكون من الأجدر بحكومة البلد – صاحب التاريخ العريق في وضع أول قانون مكتوب – أن يعمد إلى مراجعة تشريعاته لنزع ما تتضمنه من عقوبات مغلظة وقوانين ذات طبيعة استثنائية متوارثة ومحدثة، فضلاً عن أهمية فصل المؤسسة القضائية عن المرجعيات الدينية وضمان سيادة حكم القانون وعلوية الدستور لنزع المبررات المثيرة للجدل التي تؤدي للنزوع نحو استخدام عقوبة الإعدام.

كما تدعو المنظمة السلطات للتوجه نحو تعليق تنفيذ العقوبة التي لا يمكن إصلاحها في ظل محاكمات تشوبها الكثير من الشكوك حول عدالتها.

- **ظاهرة الاختفاء القسري**

عانت البلاد من ظاهرة الاختفاء القسري لأكثر من خمسة عقود، ومن المؤسف أن تبقى الظاهرة مستمرة، خاصة وأنه لم يتم إجلاء مصير العشرات من المشاركين في ثورة 2019 والذين

اختفوا خلال أنشطتهم الداعمة للثورة، كما لم يتم التوصل لإجلاء مصير الآلاف الذين اختفوا في سياق الصراع مع تنظيم "داعش" الإرهابي بين عامي 2014 و2018، والتي رافقتها عمليات تطهير إثني ذات دوافع إثنية لا تتصل بمكافحة الإرهاب.

- **ظاهرة النزوح القسري**

حيث لا يزال أكثر من مليون مواطن يعانون من النزوح وغير قادرين على العودة لمناطقهم الأصلية التي هجروها تحت وطأة الاضطهاد المذهبي، خاصة وأن المسؤولين عن تهجير هؤلاء الضحايا لا يزالون خارج دائرة المحاسبة، بل ويتمتع بعضهم بوظائف قيادية وحصانات برلمانية.

- **مكافحة ظاهرة الاحتجاز غير القانوني**

منذ العام 2005، تواصل الكشف عن معسكرات احتجاز سرية تتبع الميليشيات خارج إطار القوات النظامية، أو بسيطرة فرق تنشط تحت مظلة القوات النظامية، وكانت كافة هذه المعسكرات السرية خارج طائلة الرقابة الحكومية والقضائية والبرلمانية، ولم تفلح جهود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في حث السلطات على القضاء على هذا الظاهرة المؤسفة.

كما لا يزال الآلاف من المحتجزين بصورة شبه قانونية يقبعون في مراكز الاحتجاز القانونية لفترات طويلة دون متابعة قضائية، ولم يتح لآليات الرقابة والتفتيش القيام بجهودها للتحقق من الإدعاءات التي تثور بشأن تعرض هؤلاء المحتجزين لطائفة متنوعة من صور التعذيب وسوء المعاملة.

وتحث المنظمة السلطات على ضمان الرقابة البرلمانية والقضائية الشاملة على كافة مراكز الاحتجاز، ومحاسبة المتورطين في جرائم التعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز غير القانوني.

- **إصلاح القطاع الأمني**

تعبر المنظمة عن خيبة أملها لكون الجهود في سبيل الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الأمنية لم تلق النجاح المنشود، حيث وقعت تحت مؤثرات التنازعات والانقسامات السياسية والمحاصصة المذهبية والعرقية.

وقد فاقم ذلك بقاء العديد من الميليشيات في البلاد والتي تزعم أنها تنشط تحت مظلة الحكومة الرسمية رغم ما يطبع تكوينها من توجهات على أسس عرقية (منذ 2006) وعلى أسس مذهبية (منذ 2017)، وهو الأمر الذي لا يهدد فقط وحدة البلاد، بل وأدى عملياً لإفساد وحدة

المجتمع، ودفع الأغلبيات للعيش في تكوينات تتسم بالتناغم الإثني، وتشكل تهديداً للأقليات الباقية داخل البلاد، وسبباً في فرار غالبية الأقليات الدينية للجوء خارج البلاد.

وتشكل غاية ترقية سلوكيات أعضاء المؤسسات الأمنية والعسكرية أولوية في نجاح جهود الدولة لإصلاح القطاع الأمني بمختلف تشكيلاته، وضرورة في نجاح جهود الإدماج والتوحيد على أسس مواطنية لا أسس إثنية، مع بناء الوعي بضرورة احترام ضمانات حقوق الإنسان في كافة الحالات والظروف، وضمان الخضوع الواضح للسلطات الشرعية المنتخبة وسيادة القانون.

- **معالجة وضع الأطفال ضحايا الإرهاب**

تحث المنظمة السلطات على توفير الوثائق لعدد 3523 طفلاً عراقياً موجودين في مخيم الهول شمال شرقي سوريا بين عشرات الآلاف من أسر مقاتلي تنظيم "داعش" الإرهابي، ويشكل ذلك تحدياً ومخاطر جمة على مستقبل هؤلاء الأطفال الأبرياء مما ارتكبه ذووهم.

كما تحث المنظمة السلطات على إنهاء احتجاز 668 طفلاً من أسر مقاتلي التنظيم الإرهابي ذاته داخل البلاد، وتبني السياسات الملائمة لتأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

كما تدعو المنظمة السلطات لفرض حظر وملاحقة جدية لاستمرار بعض الميليشيات في تجنيد الأطفال، خاصة في ضوء تصديق البلاد في العام 2010 على البروتوكول الاختياري الأول الملحق باتفاقيات جنيف للعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، وهو ما يجب مواءمة التشريعات المحلية المعمول به مع معاييره لضمان إنفاذه.

ثانياً: الحريات العامة

تعرب المنظمة عن عميق قلقها للاستمرار في محاولة طرح مشروعات قوانين تكبل الحريات العامة على نحو يخالف الضمانات الدستورية والمعايير الدولية التي صادقت عليها البلاد، والتي تم مع الأسف إقرارها في قراءة أولى من البرلمان في ديسمبر/كانون أول 2022.

وتشير المنظمة بصفة خاصة إلى **مشروع قانون حرية التعبير والتجمع السلمي** الذي من شأنه أن يسمح بمحاكمة وملاحقة المعارضين لسياسات الدولة تحت مسميات فضفاضة من قبيل احترام الرموز الدينية واحترام النظام العام بوما لا يستجيب لمعايير الحق في حرية التعبير وحرية التجمع.

كما يثير قلق المنظمة الإصرار المتكرر على طرح **مشروع قانون الجرائم المعلوماتية**، والذي يقود لمضاعفة الرقابة الذاتية على النشر والتعبير، والذي يتسم بصياغات فضفاضة تؤدي

إلى تجريم العديد من أوجه حرية التعبير، ويمنح السلطات صلاحيات مفرطة ويفرض عقوبات قاسية، من بينها السجن المؤبد على جرائم مبهمة مثل قبيل "المساس باستقلال الدولة ووحدتها وسلامتها أو مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا"، وغرامات مالية قد تصل إلى 50 مليون دينار عراقي.

وتعرب المنظمة عن قلقها إزاء **عدم الوفاء ببعض الاستحقاقات الانتخابية** الجوهرية، ومن أبرزها عدم إجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان والتي كانت مقررة منذ أكتوبر/تشرين أول 2022، والخشية من احتمالات تأجيلها مجدداً عن موعدها المزمع في أكتوبر/تشرين أول 2024 في ضوء الجدل المثار حول نزاهة العملية الانتخابية ومدى احترام نتائجها.

ومن ذلك أيضاً عدم إجراء انتخابات المجالس المحلية في كل من محافظتي كركوك وديالى دوناً عن بقية المحافظات، وأهمية البحث عن حل مناسب خارج أطر المحاصصة الإثنية في توزيع المواقع القيادية في كركوك على وجه التحديد.

ثالثاً: تعزيز البنية المؤسساتية

تعرب المنظمة عن عميق أسفها لبقاء مجلس **المفوضية العليا لحقوق الإنسان** في البلاد دون تشكيل منذ 2021، ورغم تشكيل لجنة خبراء مختصة بمجلس النواب لتشكيل مجلس المفوضية في 2023، فإن تشكيل المفوضية لم يتم حتى الآن.

وكان من المؤسف أن تتوجه الحكومة نحو نقل تبعية المفوضية من مجلس النواب (البرلمان) إلى السلطة التنفيذية، بل واستبدال القائمين عليها بصورة مؤقتة من خبراء الأمانة الفنية للمفوضية إلى مسؤول تابع للحكومة[2]، وهو ما من شأنه أن يقوض مبدأ استقلال المفوضية باعتبارها المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس 1992، ويؤدي إلى احتمالية فقد المفوضية لتصنيفها الدولي المتميز (الفئة أ).

كما يثر قلق المنظمة عدم توافر أية بيانات رسمية بشأن ما تم إنجازه بموجب **الخطة الوطنية لحقوق الإنسان**، رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على إقرارها وبدء العمل بها.

* * *

[2] وجهت المنظمة كتاباً إلى رئيس الوزراء العراقي السيد محمد شياع السوداني في مطلع العام 2023 للدعوة إلى الحفاظ على إدارة ذاتية للمفوضية لحين تشكيل مجلس المفوضين، فضلاً عن الحث على التفاهم مع السلطات المختصة للحفاظ على تبعية المفوضية ذات الطبيعة الإجرائية لمجلس النواب ضمن أفضل الممارسات لتطبيق مبادئ باريس 1992